نعم لو كانت الهيولى محلا للصورة المعدنية لحصل التضاد بين الصور المعدنية وبينها
وبين الصور العنصرية على تقدير انعدام الصور العنصرية في المواليد وبين الصور المعدنية فقط
على تقدير بقائها قوله والا بياض المراد بالابياض رفع السواد لا غير السواد لان مفهوم
غير السواد وان كان حالا في الجسم ليس ببياض لكنه مقابل للسواد باعتبار الحمل دون الحلول
قوله وحيث لا يتمايز العدم اه فان العدم المطلق بمعنى سلب الوجود المطلق يقابل العدم
المضاف اليه لامتناع اجتماع العدم المطلق بمعنى سلب الوجود المطلق عدم عدم المطلق
بهذا المعنى نعم العدم المطلق بمعنى سلب المطلق لا يقابل العدم المضاف اليه لامكان اجتماعهما
وذلك لان السلب المطلق على وجهين الاول ان يلاحظ مع الاطلاق والثاني ان يلاحظ
نفس طبيعته لا مع الاطلاق وسلبه على الوجه الاول غير معقول لكونه مبطلا لنفسه فهو على
الوجه الثاني ويجتمع مع ثبوته في ضمن فرد ما وبهذا ينحل الشك المشهور وهو ان عدم
العدم المطلق فرده ونقيضه وبينهما تدافع اذ الفردية تقتضي الحمل والتناقض يقتضي
امتناعه وذلك لانه ان اريد بالعدم المطلق سلب الوجود المطلق فعدمه ليس فردا له
وان اريد به السلب المطلق فعدمه ليس نقيضا له وما قيل ان رفع كل شيء نقيضه ليس كليا
كما ان نقيض كل شيء رفعه ليس كليا وما لحمه موضوع الفردية والتناقض ههنا متغايران
بالذات وقد جعل بعض الاجلة من المتاخرين في التفصي عن هذا الاشكال موضوعيهما
متغايرين بالاعتبار وقال هذا العدم المقيد من حيث انه عدم مقيد بقيد مع
قطع النظر عن خصوصية القيد نوع منه ومن حيث انه رفع للعدم مقابل له فالمنظور اليه
في الاعتبار الاول هو كونه عدما مقيدا بالقيد وفي الاعتبار الثاني هو كونه رفع العدم
وسلبه فالموضوع مختلف بالاعتبار وحاصل كلامه ان هذا العدم من حيث انه عدم

مقيد

مقيد بقيد ما لا بالخصوصية فرد له فان مناط الفردية هو التقييد بقيد ما وخصوصية
القيد ملغاة ومن حيث هو رفع مقيد به بخصوصه نقيض له فان مناط كونه نقيضا له
هو كونه رفعا له من حيث هو رفع الخصوصية لا من حيث انه خصوصية من خصوصيات
المقيد ثم من اعترض عليه بان المقيد باعتبار مطلق التقييد اذا كان نوعا من العدم كان
باعتبار خصوصية اخرى بان يكون كذلك ونوعيته الاولى بالقياس الى طبيعة العدم
غير مداخلة لان يكون الثاني ايضا نوعا منه فكانه لم يتنبه على المراد ولم يصل الى
المقصود ثم يمكن الجواب عن اصل الاعتراض بان المراد بالوجودي ههنا اعم
مما يستلزم له فالتقابل بين العمى والاعمى تقابل السلب والايجاب ولا يعتبر في العمى
الذي هو العدمي محل قابل للاعمى الذي هو وجودي بهذا المعنى فتامل قوله
وثانيها اه هذا الظاهر الدفع لان التقابل بين عدم اللازم ووجود الملزوم يرجع
الى التقابل بين عدم الملزوم ووجوده او بين عدم اللازم ووجوده فان
التقابل بينهما انما هو لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم وعدم اللازم
عدم الملزوم ثم الحق ان اللازم الاعم في الحقيقة انما هو لازم فبين وجود للاعم ح
اللازم وعدم الملزوم ايضا تقابل بالعرض قوله ورد بان الكلام اه لا يخفى ان
وصف الشيء بحال المتعلق في الحقيقة وصف للمتعلق كما بين في موضعه فمحل وجود
اللازم وعدم الملزوم حقيقة هو اللازم والملزوم الا ان يقال الوجود والعدم ههنا
رابطتان قوله تنبيها اه بل تنبيها على ان المراد بالوجود ههنا ما لا يكون سلبا
لمقابله وبالعدم ما يكون سلبا له ولعله اشار الى ان ذلك ليس معنى
آخر للوجودي مغايرا للمعاني الثلثة المشهورة بل احد منها اي ما لا يكون